كلمة

من يعمل الواجب؟

من يعمل على إنضاج مؤسسات مجتمع مدني فعالة ومنظمة، تحقق أهداف المجتمع، وتؤمن حقوق الناس؟ إن القول: إن الحكومة مسؤولة عن تدعيم بنى مؤسسات المجتمع المدني - ينطوي على بعض الصحة، ولكنه لا يمكن أن يكون صحيحاً - في حالات تأسيس وتدعيم المنظمات التي تعني بحقوق الإنسان على نحو خاص.

ليس لأن الحكومة غير معنية بهذا الموضوع، خاصة وأن لها وزارة مختصة بحقوق الإنسان، ولكن لأن مثل هذه المنظمات - التي جرى تفريخ أعداد كبيرة منها منذ الإطاحة بنظام الاستبداد - تحتاج، وتعمل على تنفيذ برامج تعتمد بصورة أساسية، على إنتزاع حقوق الإنسان، التي تصادرها الجهات الحكومية بصورة خاصة، وهي حتى الآن ليست مؤهلة بما يكفي لأن تفعل ذلك، على نحو صحيح وسليم.

فالدولة، وبالتالي الحكومة كجهة تنفيذية، ليست مهيأة لتجسيد حقوق الإنسان، أو العمل على وفق برامج كتلك التي تنفذها بلدان في الغرب أو الشرق، تحترم الإنسان ككائن إنساني ومواطن، وهي أيضاً لا تمتلك إمكانات كافية لتنفيذه مثل هذه البرامج، أضف إلى ذلك فإن المجتمع العراقي ليست لديه فكرة كافية عن حقوق الإنسان، بسبب أن ثقافة حقوق الإنسان كانت مغيبة لعقود طويلة من السنين لا تقتصر على العقود الأربعة الماضية التي سادت فيها الثقافة الشمولية والفاشية، وبالتالي فإن الواجب الأول، لكل الجهات الحكومية منها والأهلية، إشاعة ثقافة حقوق الإنسان، لأن خلق قاعدة واسعة لثقافة حقوق الإنسان ضروري جداً لبناء أساس قانوني وتشريعي ينظم القنوات التي يعتمد عليها المجتمع في إرواء الحياة العامة، بمبادئ وقيم وأفكار وأحكام، خاصة بالإنسان بوصفه كائناً اجتماعياً وسياسياً.

أعود فأقول: إن هناك مسؤولية عاجلة وملحة لإنضاج مؤسسات أهلية وحكومية على حد سواء تملك القدرة المادية والتنظيمية لإدارة آليات فعالة، تمنع التعدي على حقوق الإنسان وفي مقدمة ذلك، تمنع مصادرة هذه الحقوق لحساب قوة يمكن أن تسرق النظام في غفلة من الجميع، وتعيد تكبيل الشعب العراقي، بأصفاد الدكتاتورية والشمولية.

المحرر

جمعية الأمل لرعاية الأهل توزع المواد الغذائية وتعمل على تشغيل العاطلين

بغداد/يحيى الشرع

وزعت جمعية الأمل لرعاية الأهل ٢٥ طناً من المواد الغذائية والصحية والكمالية بين العوائل الفقيرة والمتضررة خلال الأسبوع الماضي.

وقال السيد محمد علي نعيم رئيس الجمعية إن أكثر من ٣٠٠ عائلة افادت من هذه المواد الغذائية أغلبها من العوائل الفقيرة والأرامل والنساء اللائي ليس لهن معيل مؤكداً أن لدى الجمعية أكثر من عشرة آلاف اسم مسجل تحت هذه العناوين.

وأضاف أن الجمعية نفذت العديد من النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والتي كان لها الأثر الكبير لدى هذه العوائل التي كانت أغلبها أسراً متكاملة من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية لكن سياسات النظام الطائشة دفعتهم إلى هاوية الفقر والمرض والتشتت.

وأشار إلى أن الجمعية رصدت تمويلاً من مصادر شتى لرعاية المرضى وجرى التكفل طبياً وعلاجياً بأكثر من ٢٠٠ شخص وأن هناك أعداداً متزايدة تنتظر دورها إذا سمحت الظروف الاقتصادية بذلك.

وأفاد أن القطاع التعليمي كان من أهم اهتمامات جمعيتنا التي أجرت مسحاً شاملاً لهذه العوائل بهدف متابعة الأطفال المتسربين من مقاعد الدراسة بسبب الفقر وتردي الحالة الاقتصادية لأغلبهم وتم تهيئة الظروف الطبيعية لإعادتهم إلى الدراسة من خلال توفير المستلزمات والتجهيزات المدرسية والإعانات المادية لذويهم وتشير سجلاتنا إلى إعادة أكثر من ٧٥ طفلاً إلى مقاعد الدراسة حتى الآن.

وأوضح أن الجمعية باشرت بمتابعة طلبات التعيين للعاطلين عن العمل في هذه العوائل وأجرت اتصالات مع الوزارات بهذا الشأن وقريباً جداً سيتم تعيين أكثر من ١٥٠ شخصاً في مختلف الوزارات.وعلى صعيد العمل الثقافي والإرشادي نظمت جمعيتنا العديد من الندوات والدورات الثقافية لهذه العوائل بهدف إشراكهم في المجتمع وفي عمليات البناء والإعمار وكذلك التأكيد على دور المرأة من خلال نشر الوعي الثقافي بين العوائل بضرورة أخذ المرأة دورها في المجتمع كعضو أساس فاعل.

أما على الصعيد المدني والبيئي فكان للجمعية دور في حملات النظافة للشوارع والأزقة ورفع الأنقاض ونقلها إلى مواقع الطمر الصحي المخصصة لها ورفد الدوائر الخدمية والبلدية بالمقترحات والمعلومات الهادفة إلى خلق بيئة متكاملة لمدينة متكاملة.وعلى الصعيد الأمني قامت جمعيتنا بحملة موسعة بين الشباب بضرورة حثهم على الانخراط في قوات الشرطة والدفاع المدني والجيش لبناء وتأسيس عراق قوي وديمقراطي حر يعتمد على الركائز القانونية والدستورية لا على العشائرية والطائفية والمحسوبية التي أضاعت وأهدرت العراق وثرواته بسبب نزق دكتاتور لا يرعى إلا نفسه.وعلى صعيد الخطط المستقبلية قال إن الجمعية أعدت العديد من البرامج والخطط التي من شأنها رفع المستوى المعيشي لهذه العوائل من خلال الاتفاق مع الوزارات والمنظمات بصرف معونات شهرية لهم وتوفير فرص العلاج المجاني وتوفير الملازم والكتب الدراسية لأبنائهم وبناء مركز تربوي كبير لإيواء المشردين وخاصة الأطفال وتأهيلهم وزجهم في المجتمع إذ سيكون هذا المركز إن رصدت له المبالغ المقررة مركزاً تربوياً خلال فتح مدرسة ومشاغل ودورات صناعية لتدريب الأطفال وتعليمهم ضرورة الكسب الشريف.

مدير المفوضية العامة لمؤسسات المجتمع المدني في الفرات الأوسط:

المفوضية معنية بدعم ومتابعة شؤون المنظمات

بابل/مكتب المدى

قال السيد ماهر وبدان زخر الخزعلي مدير المفوضية العامة لمؤسسات المجتمع المدني في الفرات الأوسط لـ(المدى) أن هذه الدائرة الحكومية والمرتبطة بوزارة التخطيط معنية بدعم ومتابعة شؤون المنظمات غير الحكومية، أي مؤسسات المجتمع المدني وقد افتتحت المفوضية في ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٤ في منطقة الفرات الأوسط ومقرها في مدينة الحلة.

وأضاف السيد ماهر وبدان أن المفوضية تضم عدداً من المكاتب هي مكتب اجتثاث البعث. ومكتب مكافحة الإرهاب وهو معني بفضح المؤسسات الإرهابية التي ترتدي قناع مؤسسة مجتمع مدني ففي العديد من البلدان تم الكشف عن منظمات مجتمع مدني هي في الحقيقة واجهات لمنظمات إرهابية. والمكتب الثالث هو مكتب مكافحة الفساد الإداري وهناك العديد من جوانب الخلل في عمل الهيئات الإدارية لمؤسسات المجتمع المدني وهذا المكتب يختص بالكشف عن جوانب الفساد الإداري في عمل مؤسسات المجتمع المدني، أما المكتب الرابع فهو مكتب الدفاع عن حقوق المتضررين من ضحايا المقابر الجماعية الذين هدم النظام المقبور بيوتهم والمعدومين والسجناء السياسيين. ولدى المكتب استمارات يتم ملؤها من المتضررين أو ذويهم وتسلم إلى وزارة العدل من قبل المفوضية ويشترط أن يقدم مقتبس حكم أو شهادة وفاة أو نص حكم بالإعدام.

واستمر الخزعلي في حديثه قائلاً: أن لكل مكتب من المكاتب السابقة عدداً من الشعب وهي لكل مفوضية في محافظات الفرات الأوسط. ويجري العمل حالياً لإيجاد آليات تنسيق العمل في المحافظة والمفوضيات مع الجهات الرسمية والمنظمات والجمعيات وبلغ عدد المنظمات المسجلة لدى مفوضية محافظة بابل ما يقرب من ٧٠ منظمة وهي ذات اتجاهات تنتمي لشرائح اجتماعية عديدة كنقابة الأطباء واتحاد نقابات عمال بابل والأمانة العامة لاتحادات ونقابات بابل والتي تضم ما يقرب من ١٤ منظمة، وقامت المفوضية بتوجيه المنظمات لطرق العمل الصحيحة لخدمة المجتمع والمواطنين.

من أجل التغيير المهني

برلمان في السماوة يشكل مجلس النخبة والبلدي

المثنى/عدنان سمير

منذ بضعة أشهر وبرلمان أهالي السماوة يسعى بخطوات واثقة وهادئة للتغيير وتعزيز الانتخابات للمؤسسات التي لها صلة مباشرة بالمشاريع التي تنفذ والحاجات ذات العلاقة المباشرة بحياة الناس، وتنظيم المدينة بالتنسيق مع الدوائر والمؤسسات الرسمية. خاصة بعد تسليم السلطة للعراقيين، وأضحت الإجراءات أكثر وضوحاً في الشارع والعمل لتجسيد القانون.

فقد عقد البرلمان المؤلف من مجموعة كبيرة من وجهاء المدينة والذين تطوعوا للنهوض بواقعها المدني والاجتماعي والأمني سلسلة من اللقاءات والاجتماعات لتشكيل مجلس النخبة والمجلس البلدي بواسطة الانتخابات في جميع الأحياء السكنية في السماوة.

السيد جميل علوان عزوز وهو من الشخصيات البارزة في البرلمان أكد لـ (المدى) أن سعينا أثمر عن تشكيل مجلس النخبة والبلدي كخطوة أولى ضمن خطواتنا نحو التغيير والتجديد والعمل الصحيح على الرغم من طغيان العشائرية في انتخابات المجلس البلدي.

وأضاف أن هذه المرحلة ينبغي أن يسهم الجميع في بنائها لما تتطلب من جهود وتضامن، وأبرام اتفاق غير مكتوب للارتقاء بواقع المحافظة وتأشير مواقع الخلل في دوائر الدولة وطرحها على المعنيين بين الحين والآخر فضلاً عن الاستمرار بتنفيذ إجراءات تمكن مجلس النخبة من أداء عمله.

وارتأت المنظمة أو الجهة المشرفة على انتخابات مجلس النخبة أن تحدد عمله وأطلقت عليه تسمية المجلس التشريعي أو البرلمان ليراقب عمل المجلس البلدي ويوفر الشرعية الديمقراطية للقرارات المهمة.

وهو يمثل الصوت المباشر للناس وضمير مجلس قضاء السماوة وإن ممثلي المجلس سيستمرون بعملهم حتى وقت الانتخابات الجديدة ثم ينتهي العمل الموكل إليهم أو يقدموا استقالاتهم. ويتم الاستغناء عن ممثل المنطقة إذا تصرف ضد القواعد الأساسية للمندوبين كأن تكون شهادات التخرج مزورة، أو إذا ما كان مندوب المنطقة عضواً بارزاً في حزب البعث أو ارتكب جريمة معينة.

فضلاً عن أن المنصب في المجلس تطوعي لخدمة المجتمع في هذا الوقت ولا توجد هناك ميزانية لدفع الرواتب للمناصب المحددة.

مسؤوليات المجلس

أن مسؤولية المجلس هي مراقبة وسؤال المجلس البلدي عن الخطة السنوية نهاية العام الحالي ويجب أن يقدم مجلس القضاء الخطة السنوية المقبلة إلى الهيئة وعليها أن تراجع الخطة آخذة بنظر الاعتبار اهتمامات مواطني السماوة ويمكن الموافقة عليها بتصويت ثلثي المجلس بالأغلبية، وتقدم الخطة ثلاث مرات مختلفة وإذا أخفقت في الحصول على الموافقة فإن القرار سيمرر إلى مجلس المحافظة.

وأشارت صيغة تنظيم عمل المجلس إلى أن الميزانية المقترحة إلى المجلس تقدم قبل منتصف شهر كانون الأول وإن المجلس يدرس الميزانية ويأخذ بالحسبان اهتمامات مواطني مدينة السماوة وتتم الموافقة أو الرفض للميزانية حسب القوانين المتعلقة بالخطة كما إن مجلس النخبة مسؤول عن تحديد أو اختيار ممثلين مناسبين عن مواطني السماوة لحضور مؤتمرات أو اجتماعات على مستوى عال أو مناقشات قد تؤثر على حياة مواطني السماوة. وإن المرشحين لتمثيل القضاء يمكن تحديدهم من قبل لجنة معينة لكن الاختيار يكون عن طريق التصويت في المجلس.

وأكدت صيغة العمل أن المجلس البلدي يجب أن يقدم تقريراً لمجلس النخبة عن الأعمال في كل شهر يبين فيه فعاليات المجلس البلدي ويمكن لمجلس النخبة أن يسأل أعضاء المجلس البلدي عن فعالياتهم، والإطلاع على السجلات المالية ومناقصات المشاريع. ويكون مسؤولاً عن تمشية قوانين محلية قابلة للتطبيق في مدينة السماوة فقط في حالة الموافقة عليها من خلال الدستور الوطني.وقد جرت انتخابات لمجلس النخبة فاز بها السيد لطيف صباح رئيساً وصالح فهد وعبد الأمير حسين بصفة نائب وسكرتير للمجلس.

رسالة مفتوحة إلى رئيس الوزراء من ذوي المهن الصحية:

إدارة المستشفيات لها اختصاصيون ... ومكان الطبيب ردهات المرضى

ناشدت نقابة المهن الصحية في ذي قار السيد رئيس الوزراء د. اياد علاوي في رسالة مفتوحة الاهتمام والتدخل لوقف وزارة الصحة عن استصدار تعليمات ضد منتسبيها، ننشر أدناه نص رسالة النقابة آملين أن تحظى بالاهتمام والمتابعة..

إلى / الأخ الدكتور أياد هاشم حسين علاوي رئيس وزراء الجمهورية العراقية المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

وبقدر تهانينا الصادقة لكم ولزملائكم في الحكومة الجديدة فإننا ندرك جسامة المسؤولية وعبء التركة الملقاة على عاتقكم وعاتق كل وطني صادق وشريف ينبض قلبه بعراقه وشعبه الذي عانى (ولا يزال)، نتوسم الخير كل الخير فيكم ونرجو أن تكون أمانينا نفسها أمانيكم في عراق حر ديمقراطي سعيد موحد خال من الأدران وهو أمانة في أعناقكم، وبنوع وقدر عمل المرء تكون ذكراه.

واحتراماً لوقتكم الثمين سندخل في صلب الموضوع مباشرة، فإن جل شيب زملائنا من ذوي المهن الصحية في عموم العراق.. والله سببه وزارة الصحة، هذه الوزارة التي ما انفكت تتلاعب بمشاعر ومشاغل حقوق زملائنا من الملاكات الصحية باستصدارها التعليمات الخارجة عن القانون التي لا تصب إلا في زيادة معاناتنا واحتقارنا، نراها اليوم قد خرجت علينا ببدعة جديدة قديمة تضحك الثكلى ولا تنسجم إلا مع عراق صدامي لا ديمقراطي ولا حر، هذه البدعة والتي سمتها (استمارة المعلومات الخاصة بالموفدين) والتي تحرم فيها الإيفادات على ملاكاتنا الصحية فقط ونؤكد على كلمة (فقط) الذين عبروا ومن المؤكد سيعبرون مستقبلاً عن وجهة نظرهم بطريقة ديمقراطية من خلال مسيرة أو تظاهرة احتجاج أو إضراب سلمي على قوانين أو تعليمات متعسفة، متناسية أنها (وزارة الصحة) انتهكت في استمارتها هذه الفقرة (هـ) من المادة الثالثة عشر من قانون إدارة الدولة العراقية الانتقالي التي أجازت وبكل صراحة هذه الأشكال من التعبير والتي تتماشى مع مبادئ ولائحة حقوق الإنسان العالمية.

وحرصاً منا على عدم الإطالة والاسترسال بالكلام فإننا ندعوك وبكل جدية أن تتحمل مسؤولياتك في مساعدتنا على إرجاع حقوقنا العادلة والتي نجملها بالآتي:

١. إلزام وزارة الصحة بتطبيق واحترام نظام ممارسة المهنة الصحية المرقم (١١) لسنة ١٩٦٢ لحين صدور قانون آخر أكثر حداثة، لأن عدم تطبيقها اعتراف ضمني منها على مصادرة كافة حقوقنا وتكريس الشعار الشهير القائل (إن وزارة الصحة هي وزارة أطباء فقط).

٢. على وزارة الصحة ودوائر صحة المحافظات، إن رغبت في سمو ورقي العمل الإنساني في المؤسسات الصحية، أن تحترم الملاكات الصحية من خلال احترامها لممثليهم المنتخبين والتعامل مع نقابة المهن الصحية / المركز العام وفروعها في المحافظات بكل جدية.

٣. تشكل الملاكات الصحية في وزارة الصحة نحو (٨٥٪) من منتسبيها، ويقدر عدد زملائنا في المؤسسات الصحية في ذي قار وحدها بـ(٥٢٥٠) زميلاً، لذا يجب عدم تناسي هذه الشريحة المهمة في احتلالها مقعداً يخصها ويتحدث باسمها في كل مجلس أو هيئة أو إدارة تخص حياتنا الاجتماعية أو السياسية او الإدارية على صعيد المحافظة أو البلد.

٤- الطبيب هو موظف علمي، موقعه ومكانه الحقيقيان ردهة المريض والأقسام العلمية فقط، وإشغاله بالأمور الإدارية من غياب وحضور أو متابعة شجار بين الموظفين لحل منازعة ما أو استلام المرتبات الشهرية أو متابعة أو شراء المواد الغذائية أو المشتريات الأخرى للمؤسسات الصحية أو إبرامه عقوداً تخص الدائرة مع المقاولين بشكل مباشر أو عن طريق وسطاء أو... أو... أو... وما إلى ذلك من أمور ليست من اختصاصه، إنما يشكل هدراً له وللمريض في آن واحد، لذا نطالبكم أن تقاد المؤسسات الصحية من خلال إداريين أكاديميين فقط ولدينا الكثير من خريجي إدارة المستشفيات والمؤسسات الصحية المؤهلين لهذه المهمة ليبقى الطبيب مسؤولاً علمياً فقط وليس إدارياً.

ملاكاتنا الصحية كلها في انتظار إجراءاتكم الحازمة والجدية حضرة الأخ الرئيس ولهم أمل كبير في تسيير الأمور بالاتجاه الصحيح الذي يخدم الصالح العام ويضع الحق في نصابه مع أماننا لكم بالموفقية والسداد.

منظمات المجتمع المدني

القيود و الانطلاقة

صائب أدهم

طالعنا في الآونة الأخيرة العديد من التعاريف واللقاءات الحوارية المباشرة في الصحف التليفزيونية حول مهمات منظمات المجتمع المدني واختصاصاتها. واتضح أن أغلب هذه المنظمات تشكو افتقارها للدعم المطلوب للنهوض بواجباتها وتفصيل هذه الواجبات وترجمتها إلى واقع عملي يلمسه المواطن في كل موقع من المواقع التي تعمل فيها هذه المنظمات وهي مواقع مهمة وحساسة ومؤثرة في مسيرة العمل لبناء الوطن العراقي الجديد.

والسؤال المطروح الآن على امتداد الساحة (المشدنية) هو ما المقصود بـ(الدعم) الذي تفتقده وتريده المنظمات المدنية؟ أهو دعم معنوي أم دعم مادي؟ فإن كان معنوياً فكلنا نساند هذه المنظمات ومستعدون للعمل تحت ألويتها ورايتها أو التكلف بواجباتها في أي وقت ومكان، وأن يكون الدعم مادياً مصدره الدولة مثلا، ففي هذه الحالة الدولة مدعوة لدعم هذه المنظمات إنطلاقاً من منهجها في بناء المؤسسات الديمقراطية وتصليب عودها ومضاعفة فعاليتها. خاصة أن هذه المنظمات بقيت على مدى الحكم الصدامي الديكتاتوري تعمل وتناضل بصمت على الطريق الصعب لتحقيق الديمقراطية في العراق وكان لها حضورها المتميز في التصدي لجبروت ذاك الحكم واختراق استحكاماته وقلاعه القمعية. فنحن جميعاً نعلم أن لمؤسسات المجتمع المدني سجلاً مشهوداً وحافلاً بالإنجازات وطرق الأبواب المغلقة لإيقاظ ما خلفها من قوى التغيير وإطلاق الحقوق المواطنين وحرياتهم المشروعة. ولكن لابد أن نشير هنا أن هذه المنظمات واقعة الآن مثل كل قوى التغيير الأخرى في المجتمع تحت رحمة (التفخيخ) ومحاولات عدة لإجبارها أن تتنحى عن العمل وتخلي ساحاتها مع ترسيخ المفهوم الخاطئ بأن لولا الحكومة لا تقوم قائمة لأية منظمة مدنية وستطرح أرضاً أفكارها وأهدافها المثالية!.

ولهذا يتوجب على هذه المنظمات أن تواصل حملاتها التثقيفية في مختلف أوساط المجتمع لتثبت كونها اداة ساندة له وتجسيد تطلعات أفراده وأن وجودها بين صفوفه تعزيز للممارسة الديمقراطية التي عانت الكثير من الإحباطات والتراجعات منذ غيبها عنا النظام الديكتاتوري السابق. وهنا علينا ألا ننسى أن المنافي وجلبهم مكبلين إلى العراق أو في توابيت..

تلك كانت من معوقات عمل المنظمات المدنية وشخصياتها النشيطة. أما اليوم فإن هذه المعوقات تأخذ أشكالاً أخرى في مقدمتها عجز هذه المنظمات عن تجسيد أهدافها في ظل الأجواء الإرهابية والاقتصادية الراهنة. فعملها مرتكز على تقديم الدعم لمسارات التنمية وإطلاق الحريات وترسيخ سلطة القانون وحقوق الإنسان وهذه ممارسات ومجهودات تتطلب أجواء ثقافة سلمية وهواءً نقياً..

وعلى المنظمات المدنية إزاء ذلك ممارسة توعية وثقافية (مدنية) مستمرة ومثابرة وتكون أيضاً (مترابطة) للخائضين في الماء العكر أو المشككين بجدوى المسيرة المدنية والمتلاعبين بمفاهيمها وأحياناً (الساخرين) من هذه المفاهيم.

ولا شك ذلك كله يرجع إلى انخفاض الوعي بالديمقراطية ومنطلقاتها (العولمة) الجديدة التي تدعو إلى تحرير المجتمع المدني من قيوده وخاصة الموروثة وانطلاقه إلى رحاب لا محدودة من أجل المزيد من التطور والحداثة وخروجاً من القوقعة المعروفة (استمر راوح في مكانك بينما العالم حولك يركض كغزال البراري..).

أمين عام جمعية حقوق الإنسان في العراق:
لدينا ملايين الوثائق لإدانة وتجريم النظام السابق

بغداد / ستار الحسيني

منذ أن تأسست جمعية حقوق الإنسان في العراق عام ١٩٨٠ في العاصمة البريطانية لندن دافعت عن حقوق الإنسان العراقي في المحافل الدولية بغض النظر عن دينه وقوميته وطائفته ولتسليط الضوء على أهداف وبرنامج هذه المنظمة الإنسانية التقت (المدى) بمؤسسها وأمينها العام الدكتور وليد الحلي الذي حدثنا بالقول:

كان من أهداف جمعيتنا التي لاحقها النظام الدكتاتوري الصدامي حتى في بريطانيا هو تثبيت وتحقيق حقوق الإنسان العراقي على أسس مبدئية من الحق والعدل والإنصاف ولا يقتصر الدفاع عن حق العراقيين في العراق بل الدفاع عنهم في العراق وفي كل العالم وسعينا لرد المظالم التي لحقت بالعراقيين إبان حكم الطاغية صدام من قبيل الإعدام والقتل والتعذيب والاعتقال والتهجير والتسبب في مصادرة الحريات ونحن الآن نحاول جاهدين إرجاع الحق إلى أهله، كما نسعى لمحاكمة كل الذين تلطخت أيديهم بدماء الشعب العراقي أبان حكم النظام الدكتاتوري.

ويضيف الدكتور وليد الحلي: أقمنا مجموعة من الدراسات التي تتعلق بمستقبل حقوق الإنسان ومتابعتها وكنا من المنادين بتشكيل أول رئاسة للوزراء أن يكون ضمن تشكيلتها وزارة لحقوق الإنسان في العراق وحصل هذا وقمنا بنشر معلومات وإحصائيات عن انتهاكات حقوق الإنسان العراقي وحث الهيئات الدولية ومجلس الأمن للدفاع عن هذه الحقوق ووثقنا علاقاتنا مع جميع المنظمات والجمعيات الحقوقية والمهنية والوطنية المهتمة بالدفاع عن حرية الإنسان وحقوقه في مجتمع مدني جديد.

كما سعينا إلى تأسيس جمعية حقوق الإنسان العراقية الموحدة التي تضم كل المؤسسات والجمعيات العراقية المهتمة والعاملة في مجال حقوق الإنسان.

ويشير الدكتور الحلي إلى أن هناك دورات للجمعية تقوم بالتثقيف على مبادئ حقوق الإنسان والمتضمنة: العدل والأخلاق والحريات والواجبات والحقوق والتعريف بالقوانين والأنظمة والمراسيم التي تناهض المبادئ الإنسانية والقيم الأخلاقية العامة والقواعد الشرعية من أجل إيجاد وعي في الأمة لحقوقها وواجباتها وتوطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بموجب الحق. ولجمعيتنا فروع في داخل وخارج العراق وهي تمارس نشاطها منذ سنين طوال وليس كما هو مشاع منذ سقوط نظام صدام ولدينا وثائق وسجلات في هذا الشأن حصلنا عليها قبل وبعد سقوط النظام تدين الأخير ليس إدانة بسيطة بل إدانة مجرم هو ومن عمل معه في تثبيت حكمه الدموي.

تفاصيل اقتحام مقر الحزب الشيوعي العراقي في البصرة من قبل شرطة الطوارئ

البصرة - عبد الحسين الغراوي

تعرض المقر الرئيس للحزب الشيوعي العراقي في البصرة الواقع في شارع السعدي والذي يستخدم اتحاد نقابات عمال البصرة جانباً منه كمقر للاتحاد ويسكن البناية أيضاً عدد من العوائل إلى اقتحام من قبل شرطة الطوارئ في البصرة في الساعة الرابعة فجراً من يوم الاثنين ١٩ / ٧ / ٢٠٠٤ وأصدر الحزب أثر هذا الاعتداء بياناً اشار فيه إلى أن قوة كبيرة من شرطة الاقتحام الملثمين اقتحمت المقر مدفوعة بموقف سياسي بالاعتداء على المقر الرئيس.

وأوضح البيان أن شرطة الاقتحام قامت بكسر أبوابه والعبث بمحتوياته مما نجم عنه فقدان الأموال والموجودات المودعة فيه وتهشيم الشبابيك واعتقال (٤) أشخاص من أعضاء الحزب مكلفين بحراسة المقر.

وأدان البيان هذا التصرف غير المسؤول واعتبره بمثابة الجريمة الدنيئة وطالب كل من يقف وراء مثل هذه التصرفات إعادة النظر بمواقفهم حرصاً على وحدة العراق الوطنية. من جهة أخرى صدر بيان عن المجلس الوطني للأحزاب والقوى السياسية لمحافظة البصرة حول الاعتداء شجبوا فيه هذا الاعتداء باعتباره اعتداءً على الحياة الحزبية وقمعاً جديداً للقوى السياسية يذكر بالقمع والاضطهاد خلال عهد الاستبداد الصدامي، وطالب البيان بضرورة الكشف عن منفذي الاعتداء ومحاسبتهم، لأن هذا العمل يستهدف إشاعة أجواء الخوف وحرية العمل السياسي ودعا البيان وزارة الداخلية لوضع حد لهذه التجاوزات على القوى السياسية.. وحمل البيان أسماء الأحزاب والحركات السياسية وهي التجمع من أجل الديمقراطية وتجمع الديمقراطيين الأحرار والحزب الوطني الديمقراطي وتجمع الديمقراطين المستقلين والتيار الإسلامي الديمقراطي والحركة الوطنية لثوار الانتفاضة والحركة الاشتراكية العربية والحزب الشيوعي العراقي والائتلاف الوطني والحركة الكلدو آشورية الديمقراطيين.. ولمعرفة المزيد من التفاصيل عن الاعتداء التقت (المدى) أحد المكلفين بواجب حراسة المقر الذي أكد في الساعة الرابعة من فجر يوم الاثنين ١٩ / ٧ / ٢٠٠٤ كنت أنا و(٣) من زملائي المكلفين بحراسة مقر الحزب عندما اقتحم شرطة ملثمون قاموا بكسر الأبواب واقتحموا المقر وعندما أخبرت أحد الملثمين بأن هذا المقر للحزب الشيوعي العراقي قام بسحبي وضربي وإطلاق الشتائم على الحزب ثم أنزلني من الطابق العلوي الذي هو مقر الحزب إلى الطابق الأسفل ثم جاءوا برفاقي الثلاثة وسط وابل من الشتائم والمعاملة السيئة وقيدوا ايدينا خلف ظهورنا واقتادونا إلى سيارة كانت واقفة أمام المقر وهي مخصصة لنقل السجناء والموقوفين ثم نقلونا إلى مركز شرطة الرباط حيث بقينا في المركز كما يوضح ذلك أحد الأشخاص حتى الساعة الثانية بعد الظهر وجاء مسؤولون من الحزب وأطلقوا سراحنا مؤكداً أن اقتحام المقر الرئيس للحزب الشيوعي العراقي في البصرة بدون مبرر يعد سابقة خطيرة تستهدف العمل الوطني والديمقراطي والسياسي كما تستهدف وحدة الوطن.